

انعكاسات العولمة المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية

أ. مليكة زغيب
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة ، الجزائر

ملخص

تؤثر العولمة المالية بحدّة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول غنية كانت أم فقيرة. في هذا الإطار يهتم هذا المقال بمعالجة مفهوم العولمة المالية وآثارها، أخذاً في الحسبان خصوصية تمويل المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، وهذا بالرجوع إلى تجربة دول جنوب شرق آسيا...

Résumé

La mondialisation financière influence fortement les structures économiques et sociales de tous les pays, riches comme pauvres. Dans ce cadre, cet article traite le concept de la mondialisation financière et ses effets, en tenant compte de la spécificité du financement des firmes Algériennes, en se référant à l'expérience des pays du sud-est asiatique...

مقدمة

عندما يطرح مشكل التطور والتنمية، فإنّه عادة ما يرافقه جانب التمويل الضروري لذلك، وعليه؛ فإنّ نقص التمويل في الكثير من الأحيان هو الحاجز الرئيسي أمام توسيع مجالات الاستثمار وتنويعها، فكثيرا ما تعجز النظم البنكية المحلية عن توفير الموارد المالية الضرورية.

إنّ مرور الجزائر نحو اقتصاد السوق، يتطلب التفكير الجدّي في تنويع مصادر التمويل نظرا للانفتاح الذي ستعرفه مؤسساتها الاقتصادية على العالم الخارجي والمؤسسات الدولية.

ومع التحرير المالي المتزايد الذي شهدته السنوات الأخيرة، كثر الحديث عن وجه آخر للعولمة، ألا وهو العولمة المالية. فارتفاع التدفقات المالية عبر الحدود من شأنه أن يؤدي إلى توزيع المدخرات في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان التي يكون فيها الادّخار المحلي غير كافٍ لتمويل احتياجاتها، غير أنّ تجربة بعض البلدان في السنوات الأخيرة بيّنت أنّ الأسواق المالية عرضة لتقلبات يتعذر التنبؤ بها، ولأزمات مكلفة للغاية، ومثال ذلك الأزمة المالية التي أصابت بعض دول جنوب شرق آسيا، لذا، أريد من خلال هذه الورقة البحثية أن أساهم في النقاش الدائر حول إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية في إطار العولمة المالية، بالاستفادة من إيجابياتها من خلال تجربة النمو الآسيوية، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي.

I-العولمة المالية وعوامل تطورها:

انشغل العالم في السنوات الأخيرة بمفهوم العولمة الذي أصبح متداولاً كمصطلح جديد في مجالات عديدة كالسياسة والثقافة والاقتصاد وغيرها من العلوم، ولقد دخلت العولمة في الخطاب المتعلق بالتنمية في بداية الثمانينات وأصبحت هذه الكلمة عملة رائجة تدل على تطورات إيجابية وأخرى سلبية:

- إيجابية بالنسبة لمؤيديها الذين يعتبرون العولمة طريقا للرخاء العالمي واسع الانتشار.

- وسلبية بالنسبة لمعارضيهما الذين يرون بأنها وجهها آخر للسيطرة والاستبعاد والاستغلال، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية. وفي هذا السياق تعرف العولمة بأنها: «قوى الأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية التي لا يمكن السيطرة عليها، أو أنها حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية»⁽¹⁾.

وهناك من عرفها بأنها حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها، وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ⁽²⁾.

ومن خلال التعريف الأخير يتضح أن العولمة عبارة عن أرضية أخرى ترتكز عليها الدول المتقدمة لبناء اقتصادها، وطريقة لتصدير أزماتها إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية. ومهما يكن فالعولمة عبارة عن حركة ديناميكية تظهر خلال العلاقات الدولية، وترفع القيود عن حركة عوامل الإنتاج والمعلومات. ولعل أهم سماتها هي تحرير التجارة الخارجية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وعليه يمكننا تعريف العولمة المالية على أنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي الذي يؤدي إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال التي أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية⁽³⁾.

يتضح مما سبق أنّ العولمة أصبحت نتيجة حتمية بسبب تكوّن شركات مالية وصناعية وبنوك عابرة للقارات، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في ظهور عدّة أدوات هامة بهدف عولمة الاقتصاد كمنطقة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وللدلالة عن المدى الذي وصلت إليه عولمة الأسواق المالية حالياً يكفي أن نشير هنا إلى مؤشرين أساسيين وهما⁽⁴⁾:

- تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة، فقد ارتفع حجم المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات سنة 1996 إلى ما يزيد عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا وألمانيا، وأزيد من 200% في فرنسا وإيطاليا، بينما لم يكن يمثل إلا 10% لهذه الدول سنة 1980.

- تطور تداول النقد لأجنبي على الصعيد العالمي، فقد ارتفع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى 1,2 ترليون دولار عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.
 - ومن أهم العوامل التي ساعدت على تطور العولمة المالية نذكر مايلي:
 - التطور الصناعي الذي شهدته بعض الدول النامية وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، مما ساعد على اندماجها في السوق العالمي.
 - إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال مما ساعد على تكامل الأسواق المالية الدولية.
 - صعود الرأسمالية المالية وظهور فائض نسبي لرؤوس الأموال.
 - التطور التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات.
 - نمو أسواق السندات الدولية.
 - خصوصية شركات القطاع العمومي وبعض الخدمات العمومية بالإضافة إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - ظهور الابتكارات المالية.
 - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.
- وتبين الإحصائيات أن حصة رأس المال المتداول في الأسواق الناشئة قد انتقلت من 4% إلى 13%، كما ارتفع حجم المعاملات في الأسواق، حيث زادت قيمة الأسهم المتداولة فيها من الأسهم العالمية من أقل من 13% سنة 1985 إلى 17% سنة 1995⁽⁵⁾. إلا أن النمو الذي شهدته بعض هذه الدول لم يدم طويلا وانقلب إلى أزمة مالية حادة ضربت المكسيك ثم بعض الدول جنوب شرق آسيا، فالاتحاد السوفياتي (سابقا)، والبرازيل. هذا يستدعي منا الوقوف على أسباب أكبر هذه الأزمات، وهو ما يعرف بأزمة دول جنوب شرق آسيا، قصد تجنب سلبياتها والأضرار المرافقة لها قدر الإمكان، باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة، وفيما يلي عرض مختصر لهذه التجربة.

II- تجربة النمر الآسيوية:

تعتبر المضاربات الدولية حاليا المصدر الرئيسي للثروات الكبرى، حيث تجعل الحدود الاقتصادية والسياسية لجميع الدول عاجزة أمام ما تفعله أكبر البورصات في العالم. هذه الأخيرة أصبحت سلطة خارج الحدود الوطنية والإقليمية. والدليل على ذلك أنه بالرغم من أن دول جنوب شرق آسيا أو ما يسمى بالمراكز المحيطة بالإنتاج تمكنت من منافسة المراكز الأساسية للإنتاج، إلا أن اللعبة المالية تستطيع أن تضرب في كل وقت⁽⁶⁾. فقد كانت الضربة الأساسية لاقتصاديات النمر الآسيوية وتساقطها بشكل متتابع، سببها النظام المصرفي وإدارته السيئة، وعدم كفاءته في إدارة الصعوبات التي يتعرض لها. وقد بدأت هذه الأزمة بالتدهور السريع لعملائها، والانهيارات الكبيرة للشركات العملاقة، والضربة المالية في أسواق البورصة. حينها أصبحت سلطات هذه الدول عاجزة تماما عن إيجاد أية حلول لمواجهة الآثار المدمرة لهذه الأزمة. وقد تم تحديد الأسباب الأساسية للأزمة الآسيوية كمايلي⁽⁷⁾:

- 1- توفر موارد مالية أجنبية كبيرة بأسعار فائدة منخفضة نسبيا، وهو ما حفز الكثير من المستثمرين على نقل رؤوس أموال ضخمة إلى آسيا بحثا عن فرص جديدة للربح. ونتيجة لهذا ارتفعت أسعار الأسهم والعقارات بسرعة، وازداد تدفق رؤوس الأموال للداخل. غير أن استخدام هذه الموارد لم يكن فعالا نتيجة ضعف النظم المصرفية وغياب الشفافية في القطاع المالي.
- 2- تثبيت سعر الصرف في هذه البلدان أعطى للمقترضين شعورا بالأمان مما شجعهم على إبرام ديون مقومة بالدولار الأمريكي.
- 3- انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع الدولار، وفقدان بعض الأسواق بعد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وعليه فقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات إلى الزيادة في عجز الحساب الجاري. ومما ساهم في خطورة الوضع هو أن جزء كبيرا من تدفقات رؤوس الأموال كانت في صورة اقتراض قصير الأجل، مما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية. وعندما اندلعت الأزمة في تايلندا في جويلية 1997، سارع الدائنون إلى سحب أموالهم من المنطقة كلها، لأنهم كانوا يعتقدون أن العدوى ستنتقل إلى البلدان المجاورة بحكم أنها تعرف نفس المشاكل (ضعف القطاع

المالي، العجز الضخم في الحساب الجاري، وثقل المديونية الخارجية...). وفي خضم كل هذه الأحداث انفجرت أزمة سيولة حادة في هذه البلدان نتيجة الهروب المفاجئ لرأس المال وانحيار عمولاتها، مما اضطر بسلطات هذه الدول إلى الاستئجار بصندوق النقد الدولي لتوفير التمويل الضروري، ومنح الثقة للسوق، إضافة إلى استعمال بعض أدوات السياسة النقدية والمالية لمعالجة الوضع.

وتجدر الإشارة أن المعلومات المالية الدقيقة تعتبر من الأساسيات للانضباط الفعال للسوق، والتأقلم السريع، وبالتالي التصدي للمخاطر أو على الأقل التقليل من خطورتها، لأنه بدون توافر معلومات ملائمة يصعب على المسؤولين معرفة الأماكن التي قد تتركز فيها المخاطرة ونقاط الضعف في النظام المالي الدولي. كما أن المنافسة في ظل النظام العالمي الجديد تتطلب المزيد من السرعة والاستجابة للتكيف مع الصدمات الخارجية والمتغيرات السريعة باستمرار، وهذا لن يكون إلا بتوفر المعلومة المالية الدقيقة بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب. لذا فهذا العنصر يبدو أكثر من ضرورة، بل وإنه يضاها في قيمته عنصر رأس المال⁽⁸⁾.

فإذا كانت هذه الأزمة الموجهة قد حدثت لبلدان حليفة إلى حد ما مع السياسة العامة للدول الكبرى، وذات اقتصاد كفاء قادر على تحمل الصدمات، فكيف يكون الحال مع اقتصاديات الدول النامية (ومنها الجزائر) والتي مازالت بحاجة لجهاز الدولة، حيث أنه في إطار العولمة تصبح الدولة ثانوية إزاء سلطة تحرك رأس المال، في حين يتعاظم دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات.

وفي إطار تحرير الاقتصاد العالمي، طالبت المؤسسات المالية الدولية حكومات البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال بتحقيق الخصخصة بسرعة، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي وعلى نطاق واسع، ممّا أدى إلى تقليص دور الدولة في تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وبالتالي انخفاض عرض رأس المال وانخفضت الأموال في البنوك. وعليه نتساءل عن كيفية مواجهة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية للجانب التمويلي مستقبلا.

III- الخصائص التمويلية للمؤسسات العمومية الاقتصادية:

لقد كثر الحديث عن مدى استطاعة المؤسسات العمومية الاقتصادية مواكبة التطورات للتصدي لتحديات العولمة بجميع أنواعها من خلال اكتساب أكبر قدر ممكن من المزايا التنافسية اعتمادا على العلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع المجالات، لذلك فإنّ التأقلم مع الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي تتطلب إعادة هيكلة مؤسسة الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة المديونية الداخلية والخارجية بطرق مختلفة منها إعادة الجدولة، تحويل الديون إلى أصول،...، وهنا يصبح من الضروري جذب المستثمرين الأجانب الذين باستطاعتهم المساهمة بالأموال الخاصة، مع استعدادهم لتحمل المخاطر على رأس المال.

من خلال ما سبق، يتضح أن ضرورة إيجاد حل لمشكل المديونية الداخلية تفرض نفسها بقوة إذا أردنا تطوير اقتصادنا، وعليه ينبغي البحث الجدي عن مصادر جديدة للتمويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالاقتصاد العالمي يعطي عددا كبيرا من المزايا، ويتيح فرصا أوسع لدفع النمو على المدى الطويل، خاصة أسواقا مالية أكثر تفتح وأكثر تنافسية مع تنامي مستمر للتجارة الدولية مما سيزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير. وهنا تطرح إشكالية كيفية استغلالنا لهذه الفرص العالمية بطريقة فعالة لتعظيم الاستفادة منها وتقليل المخاطر أقل ما يمكن.

إن الانشغال الأول يتعلق بالبحث عن مصادر تمويل جديدة، وهنا يبدو لي أنه من الضروري الوقوف، ولو باختصار على أهم العوامل التي ساعدت على إثقال كاهل المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بالديون.

إن معظم هذه المؤسسات تعاني من مديونية كبيرة ومتزايدة نتيجة لأسلوب التمويل العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز لا يجب أن يحقق عائدا، لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل^{*} نتيجة توجهات السلطات العمومية ولفترة طويلة بإدخال أهداف التنمية الاجتماعية ضمن أولوياتها، وهذا على حساب أهداف التنمية الاقتصادية. إن هذا الأسلوب جعل المؤسسات العمومية تعتمد في تمويلها على الديون، وبهذا فهي تدفع نفقات التمويل ثلاث مرات على الأقل.

-نفقات تعويض أصل القرض.

-نفقات فوائد القروض.

-نفقات السحب على المكشوف نتيجة لوجود المؤسسة العمومية في عجز دائم، فهي تدفع أصل القروض وفوائدها عن طريق قروض جديدة.
أضف إلى ذلك إبقاء التمويل المقدم من قبل الخزينة العمومية على شكل مخصصات وإعانات نهائية، والنتيجة النهائية لذلك هي قطاع عمومي يعاني الأمرين:
على المستوى الجزئي:

-ارتفاع الديون مع مكشوفات بنكية كبيرة.

-عدم ملاءة هيكلية وضغط دائم على الخزينة العمومية.

على المستوى الكلي:

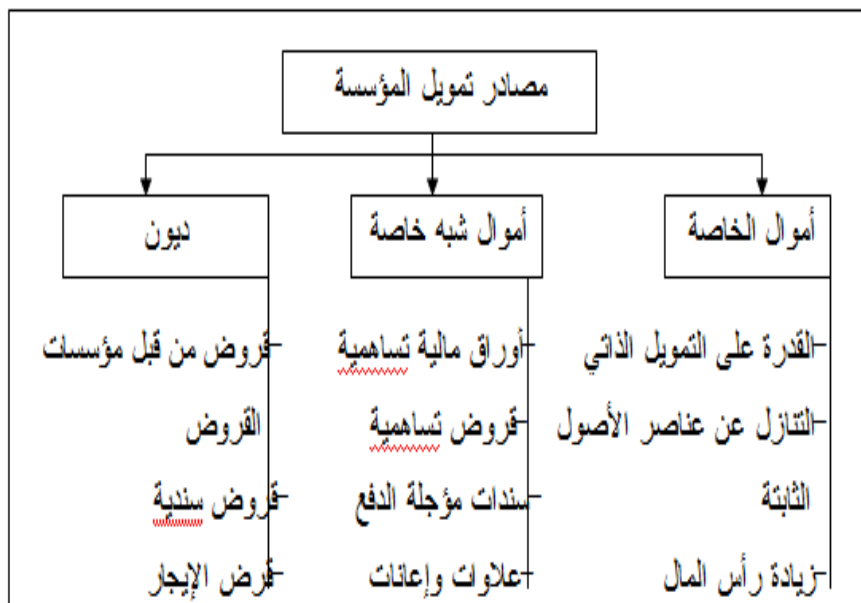
-الأزمة النفطية، ابتداء من 1986 بسبب الانخفاض الكبير لأسعار البترول.

-انخفاض الدولار الأمريكي (العملة التي تقوم بها إيراداتنا).

ومع الانفتاح على اقتصاد السوق، أصبحت هذه المؤسسة مضطرة لإعادة النظر في السياسات التمويلية التي تنتهجها**.

وتلجأ المؤسسة عادة لتمويل نشاطها إلى مصادر مختلفة للتمويل وتتضمن هذه المصادر كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم في الميزانية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وهو ما يطلق عليه بالهيكل المالي***.

ولأن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة، واختيار الأنسب منها بما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع المصادر الممكنة والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي دون التعرض لتفاصيلها لأن المجال لا يسمح بذلك.



المصدر:

Jean Barreau-Jacqueline Delayete : Gestion financière, Dunod, 8^{ed}, Paris, 1999, P351.

علما أن قرارات التمويل (اختيار المزيج التمويلي الأفضل) يأخذ في الحسبان عاملين أساسيين هما⁽⁹⁾:

التكلفة: فالتمويل الأرخص عادة هو أول ما يستخدم، وتتوقف هذه التكلفة على الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه.

المخاطر: إذ لا ينبغي إغفال كاهل المؤسسة بالديون بسبب احتمال الإفلاس.

وفي ظل العولمة، فإنّ دول المركز المسيطرة والتي تشكل البيئة الخارجية لنمو البلدان النامية ستؤثر على قدرة هذه البلدان إلى الوصول إلى أسواق الصادرات، شروط التمويل الخارجي ومعدلات التبادل التجاري. وإجابة على هذا الانشغال فإنني أقترح مايلي:

✓ - القيام بدراسة جدوى للمشاريع الاستثمارية وفق الأساليب العلمية لتقييم الاستثمارات.

- ✓ - استخدام الديون في التمويل يشترط معرفة معدل المردودية (قياس أثر الرفع المالي).
 - ✓ - تقوية القطاع المالي المحلي، وهذا بتدعيم تنمية أسواق السندات المحلية، بنوك الإسكان، شركات الإيجار قرض الإيجار.
 - ✓ - تعبئة الادخار المحلي باعتبار معظم الاستثمارات طويلة الأجل تمولها الادخارات المحلية، وهذا بتشجيع أسواق المال المحلية والمؤسسات المالية غير المصرفية. فتحقيق ادخار محلي مناسب والحفاظ على أمر ضروري للنمو المستلزم، خاصة أن بعض المؤسسات لا تتوفر على فرصة الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية والمدخرات الأجنبية.
 - ✓ - توفير مناخ موات ومنظم للاقتصاد الكلي للمستثمرين (محليين أو أجانب)، وخاصة تشجيع الاستثمارات الأجنبية التي تجلب معها التكنولوجيا الحديثة، فقد حصلت دول جنوب آسيا على جزء كبير من التكنولوجيا من خلال ذلك، الأمر الذي استبعد الحاجة إلى عمليات البحث والتطوير الباهضة التكاليف.
 - ✓ - تصحيح السياسات الضريبية والتجارية غير الفعالة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يصحب غالبا تدفقات رأس المال.
 - ✓ - إنشاء نظام مصرفي قادر على توفير التمويل الخارجي وإيجاد هيكل لتسيير مناسب لجميع المؤسسات أيا كان شكل ملكيتها.
 - ✓ - وأما فيما يخص الانشغال الثاني، والخاص بالعملة المالية فإذا لم تكن لدينا فرصة للتخلص من شبح العملة - شر لا بد منه - وخصوصا العملة المالية، فلا بد أن ندمج في النظام العالمي المالي باستغلال الفرص العالمية، ونقصد بذلك جذب رؤوس الأموال. حيث أنه تبين من خلال تجربة بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب إفريقيا أن التمويل الخارجي للنشاط الاقتصادي بشكل عام، والمؤسسات بشكل خاص، قد أظهر نتائج إيجابية، لأنه جعل لرأس المال تكاليف متباينة في الأسواق المختلفة.
- ويمكننا عرض بعض المزايا التي يمكن للعملة المالية توفيرها لمؤسساتنا العمومية الاقتصادية كمايلي:

- سهولة الوصول إلى أسواق المال العالمية، مما يساعد بعض هذه المؤسسات على تلبية احتياجاتها التمويلية والتقليل من نمو حجم الديون وأعبائها⁽¹⁰⁾.
 - ونتيجة للميزة السابقة، فإن العولمة المالية ستوفر بدائل عديدة للتمويل، مما سيؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، كما أنّ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل سيسهم بشكل فعال في خفض أسعار الفائدة المحلية.
 - إنّ الاستفادة من التحرير المالي وعولمة الأسواق المالية تتوقف أساسا على مدى نجاح الدولة في استقرار الاقتصاد الكلي وتطبيق إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي.
 - وبجانب المزايا السابقة التي يمكن أن توفرها العولمة المالية، فإنّ هذه الأخيرة لا تخلو من مخاطر كثيرة يمكن أن تضر باقتصادات بعض البلدان لأنّ تجربة بلدان دول جنوب شرق آسيا قد أثبتت أنّ العولمة المالية أدت إلى حدوث أزمات مالية مكلفة للغاية، انتقلت بسرعة كبيرة من بلد لآخر، ويمكننا رصد أهم هذه المخاطر كمايلي⁽¹¹⁾:
 - إضعاف السيادة الوطنية في مجال السيادة النقدية والمالية مما سينعكس سلبا على المؤسسات الاقتصادية التي مازالت بحاجة ماسة إلى تدعيم الدولة.
 - المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
 - مخاطر تعرض البنوك للأزمات، زيادة على ما تعانيه من هشاشة في هياكلها، الشيء الذي سيعرضها لمختلف الأزمات المالية.
 - مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة.
 - مخاطر دخول الأموال القدرة (غسيل الأموال).
 - مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج، وانعكاس ذلك سلبا على اقتصاد الدولة عموما وعلى مؤسساتها الاقتصادية بشكل خاص.
- ومن هنا يتضح أن العولمة المالية تنطوي على مخاطر كبيرة وسريعة الانتشار في ظل وجود أنظمة مالية هشة، وعدم توفر المعلومات المالية الدقيقة عن الأسواق المالية العالمية. لذا بات من المحتتم وضع استراتيجية صارمة يتم بموجبها الاندماج في نظام العالمي عبر إصلاحات هيكلية، وتكتيكات قوية، لأنّ عصرنا هو عصر لا وجود فيه للأمم الصغيرة. وفي هذا الإطار نقترح ماييلي:

- ✓ - توفير المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الدول النامية عامة والعربية خاصة.
- ✓ - تنسيق التشريعات النقدية والمالية.
- ✓ - إجراء دراسة تقديرية للأموال اللازمة للاحتياجات الاستثمارية المشتركة.
- ✓ - زيادة التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية العربية، وإقامة منطقة نقدية عربية.
- ✓ - تدعيم الوجود الجزائري في المنظمات والمؤسسات الدولية المالية وزيادة فعاليته من خلال تكتلات مالية عربية وإفريقية.
- ✓ - استغلال الثروات المتعددة والمتنوعة استغلال تعاونيا جهويا وإقليميا وقاريا.
- ✓ - تطوير السوق المالي والنقدي لأن السوق المالي الضيق يعرقل التنمية بالإضافة توجيه الأموال نحو الاستثمارات الإنمائية.
- ✓ - تفعيل آليات التعاون العربي-الإفريقي مما يقلص من سلطة العولمة وانعكاساتها السلبية.
- ✓ - إصلاح القطاع المالي كجزء من برامج الإصلاح الهيكلي التي ترمي إلى تعزيز النمو والاستقرار المالي. ومحاولة جذب فوائض الأموال العربية.

خاتمة

يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية إيجاد مصادر تمويل جديدة سواء على المستوى المحلي، العربي، أو الدولي، وإعادة هيكلة القطاع المالي. كما أنه إزاء الوضع الدولي الراهن الذي يتركز على التكنولوجيا المتطورة والمهارات البشرية، والفنية والإدارية ذات التأهيل العالي، مما يتجاوز قدرة البلد الواحد، يتأكد للدول النامية (مغاربيا، عربيا ثم إفريقيا) ضرورة تظافر جهودها جميعا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشكل والسرعة المطلوبين عبر تكتلات اقتصادية جادة، بدءا بالتحسيس بضرورة وأهمية هذا الاتحاد لكي نستطيع مواجهة الأزمات بأكثر فعالية، مما يتيح الفرصة للاستفادة الحقيقية من ثمار عولمة الاقتصاد، وفي نفس الوقت التقليل من الأخطار المرافقة لذلك. فالمنافسة في ظل الاقتصاد العالمي الجديد تتطلب المزيد من السرعة والاستجابة بسبب مجموعة الابتكارات في تكنولوجيا الاتصالات السلوكية

واللاسلكية، والمعلومات. وفي هذا الإطار لا بد من البحث عن الأدوات التي تساعدنا على اكتساب المزيد من السرعة حتى نستطيع التعامل مع الصدمات الخارجية والتكيف باستمرار مع المستجدات السريعة. وعندئذ نستطيع أن نبرز على الساحة الدولية كفضاء اقتصادي موحد وحيوي.

الهوامش والإحالات:

- (1)-مصطفى حمدي: العولمة آثارها ومتطلباتها، إدارة البحوث والدراسات في ديوان ولي العهد، أبو ظبي 1998، ص20.
- (2)-د. حميد حميد السعدون: العولمة وقضاياها، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 1999، -1، ص13.
- (3)-عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص33.
- (4)-رمزي زكي: العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي (رؤية من البلاد النامية)، دار المستقبل العربي، ط1، 1999، ص75.
- (5)-روس لفين: "أسواق الأوراق المالية دفعة للنمو الاقتصادي"، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1996، ص7.
- (6)-د. حميد حميد السعدون، مرجع سابق، ص15.
- (7)-بيجان. ب. أجيغلي: "الأزمة الآسيوية، الأسباب والعلاج"، مجلة التمويل والتنمية، جوان، 1999، ص28-29.
- (8)-P.E.Longlois, « L'information financière et les marchés émergents », article de magazine, TG, Juin, 2000, P3.
- *-تمويل الاستثمارات من اختصاصات السلطة العمومية وفقا للمواد 5، 6، 7 من قانون المالية 1972، كما منع التمويل الذاتي بنفس القانون إلى غاية صدور قانون المالية 1980.
- ** -يعتبر البنك المصدر الوحيد للتمويل الخارجي باستثناء بعض المؤسسات التي تعد على الأصابع إلى يومنا هذا.
- *** -وهو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يشمل فقط مصادر التمويل طويل الأجل.
- (9)-A.Choinel : Introduction à l'ingénierie financière, edition Banque, Paris, 1991, P53.
- (10)-Jacques Delcourt : Les défis de la mondialisation, Louvain la neuve, Novembre, 2000, P3.
- (11)-رمزي زكي: مرجع سابق، ص 117-141.